المستقبل العربي

١ / ٢٠٠٣

٢٨٧

• إفتتاحية العدد:
العيد الفضي لمركز دراسات الوحدة العربية

• تركيا... إلى أين؟
محمد نور الدين

• إدارة الأزمات الدولية... النموذج الأمريكي
إدريس لكريني

• مقابلة مع الدكتور طيب تيزيني
إعادة البناء إيديولوجياً وسوسيولوجياً

• رؤى نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (حلقة نقاشية):
إبراهيم العيسوي - إبراهيم سعد الدين
إبراهيم عوض - أماني قنديل - جلال أ
جميل مطر - حلمي شعراوي - خالد عبد
خالد الوحيشي - دينا ملحم - سليمان المنذري
عادل أبو زهرة - عبد الرحمن زعزع - علي نصار
عمرو موسى - عوني فرسخ - محمود عبد الفضيل
منير الحمش - نادر فرجاني - نادية مصطفى
نجوى الفوال - نيفين مسعد - هدى الصدة

• آراء ومناقشات:
محمد عابد الجابري - أحمد يوسف أحمد

مؤتمرات:
• إعلان القاهرة ضد الهيمنة الأمريكية

كتب وقراءات:
• نقد العقل الديني
• خطيئة إسرائيل
• موجز يوميات الوحدة العربية
• ببليوغرافيا الوحدة العربية
• إحصاءات التنمية الإنسانية والبشرية في الوطن العربي

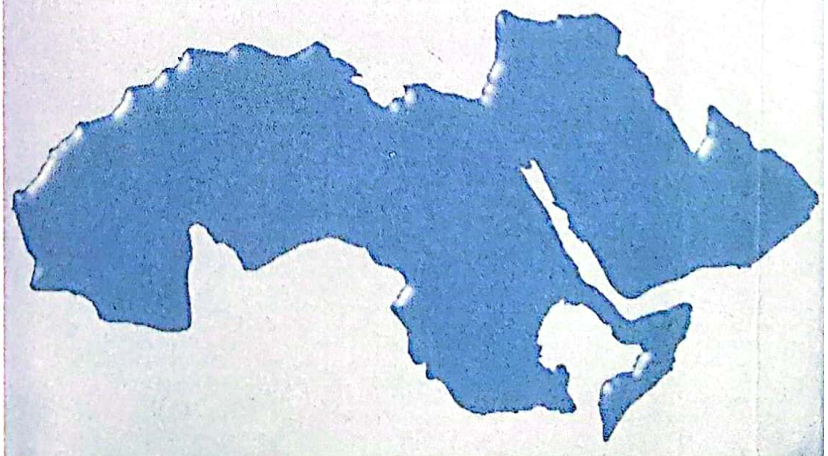

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إدارة الأزمات الدولية في عالم متحوّل: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية

إدريس لكريني

باحث في القانون والعلاقات الدولية، وأستاذ زائر في كلية الحقوق ـ مكناس.

اجتاحت تقنية إدارة الأزمات حقل العلاقات الدولية بقوة، بعدما ظل ينحصر استخدامها في مجالات الإقتصاد والإدارة لمدة طويلة، ولا غرابة في ذلك ما دامت هذه الوسيلة تتركز في مجمل الإجتهادات والمواقف وردود الأفعال المستندة بدورها إلى مقومات علمية وقانونية بغرض احتواء أزمة معينة، وهي أنجع وسيلة لاحتواء وتطويق المنازعات والأزمات وأقلها تكلفة.

وإذا كانت فترة الحرب الباردة التي شهدت أزمات دولية خطيرة كادت تفضي بالعملاقين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) إلى مواجهات عسكرية مباشرة تعصف بالاستقرار العالمي (أزمة كوريا، وأزمة الصواريخ الكوبية، وأزمة برلين...) قد تميزت إجمالاً بسهولة إدارة الأزمات نظراً إلى كون غالبيتها جاءت نتاجاً للصراع بين الشرق والغرب، وتمكن الطرفين من تطويقها في إطار سياسة الردع المتبادل والمفاوضات الثنائية نظراً إلى غياب قوى دولية منافسة وفعالة حينئذ ونتيجة للشلل الذي أصاب الأمم المتحدة بعامة، ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص، بسبب الإقبال الكثيف على استعمال حق الاعتراض، فإن الأمر أضحى في غاية التعقد والصعوبة في عالم ما بعد الحرب الباردة مع بروز أزمات وصراعات متميزة لم تكن مألوفة في مجملها من قبل، كتلك المرتبطة بالصراعات الإثنية والقبلية الداخلية أو الناتجة من تزايد المطالبة بالتغيير الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان...

وفي هذه الفترة بالذات تشكلت رغبة دولية لتفعيل الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص، في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين بعد حوالى نصف قرن من الشلل. وموازاة مع هذه التحولات الناتجة من رحيل الاتحاد السوفياتي، خلا الجو للولايات المتحدة لبسط هيمنتها على الساحة الدولية، دشنتها بالتبشير «بنظام دولي جديد» قوامه السلام والعدالة والطمأنينة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب...

إن الوسائل الدولية لإدارة الأزمات متعددة ومتباينة وتتنوع إلى وسائل دبلوماسية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة، التحقيق، التوفيق، عرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية...) وقانونية (التحكيم الدولي والقضاء الدولي) وزجرية (الضغوطات الاقتصادية من حظر وحصار ومقاطعة وتجميد للأموال أو حجزها في الخارج، أو سياسية ودبلوماسية أو اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار أخير...)، ولقد عددت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية مختلف هذه الوسائل[١]، كما نص الميثاق في مواضع أخرى منه على وجوب عرض النزاع إذا استعصى حله بإحدى هذه الوسائل المذكورة سابقاً، على الهيئة الدولية لتوصي بما تراه مناسباً بشأنه، كما بينت الاتفاقيات الدولية الكبرى التي أبرمت منذ مؤتمر لاهاي لإقرار السلام الكثير من هذه الوسائل وما يتصل بها من إجراءات وأحكام، فتكلمت اتفاقية لاهاي الأولى سنة ١٩٠٧ عن الوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتحكيم[٢]، وسرد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كل ما يتصل بالسبل القضائية، وعالجت معاهدة التحكيم العامة المبرمة في جنيف سنة ١٩٢٨ موضوع التوفيق، كما تعرضت أيضاً للقضاء والتحكيم.

إن الظرفية الدولية التي أعقبت سقوط المعسكر الشرقي مكنت الولايات المتحدة من تبوؤ مكانة متميزة ضمن إدارة الأزمات الدولية التي تدخل ضمن استراتيجيتها، وذلك بالنظر إلى امتلاكها لمقومات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية مهمة لم تجتمع لغيرها، تمكنها من ذلك.

والمنطقة العربية التي تتميز بإمكانياتها النفطية ومواقعها الاستراتيجية وبتعدد أزماتها ونزاعاتها المتباينة (داخلية، دولية وإقليمية، ذات طابع سياسي، اقتصادي وعسكري...) وأمام تواضع جامعة الدول العربية في احتواء هذه الأزمات وهزالة حصيلتها في هذا المجال، شكلت فضاء خصباً لتجريب الدور الأمريكي في احتواء الأزمات في عالم ما بعد الحرب الباردة.

فما هو مفهوم إدارة الأزمات الدولية؟ وما هي المقومات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمات؟ وكيف تعاملت هذه الأخيرة مع الأزمات العربية؟

أولاً: مفهوم الأزمات الدولية

إن بروز خلافات وصراعات ومواجهات بين الدول تشكل تحدياً حقيقياً يواجه أصحاب القرار، يعد أمراً طبيعياً نظراً إلى تضارب المصالح في المجتمع الدولي.

وتأتي إدارة الأزمات كوسيلة لدرء وتلافي المواجهات العسكرية الوخيمة العواقب،

---

(١) تنص المادة رقم (٣٣) من الميثاق الأممي على أنه: «يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها».

(٢) علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، ط ٨ (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٦)، ص ٧٥٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهي تقنية قديمة اعتمدت على سبل تقليدية كالمفاوضات تم تطويرها في العقود الأخيرة لتعتمد طرقاً فنية وتقنيات عالية الدقة والفعالية، والغاية من إدارة الأزمات هو تجنب حدوث مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة. وتقنية إدارة الأزمات لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب علم، ولكن تطبيق هذه القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها الأطراف يتوقف على قدرة خلاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة، ولذلك فهي من هذه الناحية فن يتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب المعرفة أبداً وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها وتعمقها[٣]. وللحديث عن إدارة الأزمة يلزمنا في البداية التطرق إلى مفهوم الأزمة وتمييزها من بعض المفاهيم المماثلة الأخرى.

يعود اصطلاح الأزمة (Crise) إلى الفكر اليوناني القديم الذي يقصد بها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة، والتي تؤدي عادة إلى الموت المحقق أو الشفاء التام، كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين (Wet-ji)، أولاهما تعبر عن الخطر، والثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة[٤].

تأتي إدارة الأزمات كوسيلة لتلافي المواجهات العسكرية، وهي تقنية قديمة اعتمدت على سبل تقليدية كالمفاوضات تم تطويرها في العقود الأخيرة لتعتمد طرقاً فنية وتقنيات عالية الدقة...

كما تعني الأزمة في **المعجم الوسيط**: الشدة والقحط، أما في **المنجد** فإن أصل الكلمة مشتق من: زأم زأماً زؤوماً أي مات سريعاً، هذا عن المعنى الإصطلاحي، أما من حيث دلالاتها الدولية، فهناك مجموعة من التعريفات التي وردت في هذا الشأن، فتريكسا (Triksa) يعتبرها ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي، فيما يعرفها كل من وينر (Winer) وكاهن (Kahn) بأنها تشتمل على قدر من الخطورة المفاجئة وغير المتوقعة، أما بولدنغ (Boulding) فيرى أنها بمثابة نقطة تحول أو حد فاصل بين وضعين[٥]، أما أمين هويدي فيعرفها «سواء كانت عالمية أو إقليمية، بأنها مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحياناً إلى احتمال عال لنشوء الحرب ووقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقفاً

---

(٣) أمين هويدي، **البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى: التحولات الاستراتيجية الأولى** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ١٣٠.

(٤) محمد صدام جبر، «المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات»، **المجلة العربية للمعلومات** (تونس)، السنة ٩، العدد ١ (١٩٩٨)، ص ٦٦.

(٥) وردت هذه التعريفات وغيرها في: عطية حسين أفندي عطية، **مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية**، تقديم عز الدين فودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتاً قصيراً للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية»[٦].

أما بالنسبة إلى مايكل س. لوند فتعني: «مواجهة متوترة بين قوات مسلحة معبأة ومتأهبة، وقد تشتبك مع بعضها في تهديدات ومناوشات على مستوى منخفض من آن إلى آخر، ولكنها لم تستخدم أي قدر كبير من القوة العسكرية»[٧].

ويعرفها آخرون بكونها، «مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة استراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية، بحيث يصبح أطراف تلك العلاقات قاب قوسين أو أدنى من الحرب»[٨].

في حين أن هناك من يعتبر أنها «بمثابة حالة عصبية مفزعة مؤلمة تضغط على الأعصاب وتشل الفكر وتحجب الرؤيا، تتضارب فيها عوامل متعارضة وتتداعى فيها الأحداث وتتلاحق وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتتداخل الخيوط ويخشى من فقد السيطرة على الموقف وتداعياته وآثاره ونتائجه... فهي خلل يؤثر تأثيراً حيوياً يعرض المتعرض لها سواء أكان فرداً أو كياناً أو حتى دولة لحالة من الشتات والضياع، تهدد الثوابت التي يقوم عليها»[٩].

أما عباس رشدي العماري فيرى أن «الأزمة هي مرحلة متقدمة من مراحل الصراع، والصراع في أي مظهر من مظاهره وعلى أي نطاق من نطاقاته، بدءاً من داخل النفس البشرية وانتهاء بالصراعات الدولية»[١٠].

ويضيف بأن أشكال الصراع مختلفة الأسباب والدوافع، أما الصراع الدولي فيعرفه بكونه: «ذلك التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة»[١١]. ويضيف أيضاً «بأن الأزمة وباستثناء الأزمات الطبيعية (زلازل، براكين...) هي فعل أو رد فعل إنساني يهدف إلى توقف وانقطاع نشاط من الأنشطة أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بهدف إحداث تغيير في النشاط أو الوضع لصالح مدبره»[١٢].

وبذلك تختلف الأزمة عن الحرب التي تعرف بأنها تلك المواجهة العسكرية التي تتم بين طرفين دوليين أو أكثر لفترة طويلة أو قصيرة باستخدام قوات مسلحة منظمة وتسفر عن ضحايا.

---

(٦) هويدي، **البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى: التحولات الاستراتيجية الأولى**، ص ١٣١.

(٧) مايكل س. لوند، **منع المنازعات العنيفة، استراتيجية للديبلوماسية الوقائية**، ترجمة عادل عناني ([القاهرة]: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٩)، ص ٥٩.

(٨) عثمان العثمان، **مواجهة الأزمات** ([القاهرة]: مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٤.

(٩) محمد الشافعي، **إدارة الأزمات** ([القاهرة]: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٩)، ص ٥.

(١٠) عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما عن الأسباب التي تقف وراء نشوب الأزمات فهي متعددة ويمكن إجمالها في:

١ ـ وجود بؤرة خلاف لم تحسم على رغم مرور الوقت.

٢ ـ وجود حالة من تعارض المصالح والأهداف بين الدول.

٣ ـ تنامي الإشاعات بين الدول(١٣).

٤ ـ بروز أزمات مدبرة ومخطط لها بهدف تحقيق أهداف استراتيجية معينة(١٤).

٥ ـ الأخطاء البشرية الناجمة عن سوء الفهم وسوء التقدير أو سوء الإدارة إلى جانب اليأس.

٦ ـ الميل إلى استعراض القوة من قبل دولة تجاه دولة أخرى قصد ابتزازها وإحراجها.

٧ ـ خرق الدول للاتفاقيات القائمة بينها.

وعموماً يمكن إجمال أهم مميزات الأزمة الدولية في ما يلي:

أ ـ هي محطة تحول حاسم غالباً ما تتسم بالفجائية في نسق داخلي أو دولي تهدد مصالح دولية معينة، وتثير نوعاً من الذهول والحرج لدى القوى المعنية بها.

ب ـ تتسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها وتستقطب اهتماماً كبيراً وتثير نوعاً من الخوف.

ج ـ تتطلب جهداً كبيراً لمواجهتها، لتلافي تطوراتها السلبية التي قد يمتد خطرها إلى المستقبل.

د ـ تضع صانعي القرار في محك حقيقي، بحيث تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة وراجحة.

هـ ـ هي نتاج لتراكم مجموعة من التأثيرات السابقة والتي لا يتم حسمها(١٥).

و ـ تطرح نوعاً من الارتباك والشك في الخيارات المطروحة عند التعامل معها خاصة في غياب معلومات دقيقة وكافية حولها.

ز ـ قد تخلق حالة من التوتر العالمي خلال فترة زمنية قصيرة في ظل العلاقات الدولية المتشابكة حالياً(١٦).

بقي أن نشير إلى أن لكل أزمة دولية طرفين: **الأول** هو الذي خرج عن الوضع السلمي الطبيعي القائم مع الطرف أو الأطراف الأخرى ويعرف بمفجر الأزمة، بينما

---

(١٣) الشافعي، المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٤) غالباً ما تقدم الدول الكبرى على افتعال وتدبير هذه الأزمات في الدول الصغرى بهدف السيطرة على هذه الأخيرة وتحقيق مصالح خاصة.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٦) هويدي، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى: التحولات الاستراتيجية الأولى، ص ١٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الطرف **الثاني** فهو الذي تستهدفه الأزمة ويفترض فيه أنه هو الذي يواجهها.

ثانياً: في مفهوم إدارة الأزمات الدولية

إذا كانت الأزمة ـ كما رأينا ـ هي حالة يمكن أن توصف بالاقتراب من خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة، فإن مواجهتها ينبغي أن تتم بسرعة وبطرق ذكية وإجراءات رشيدة لتفادي تطور المواقف إلى نزاع مسلح مباشر، وهي العملية التي تدخل في إطار ما يسمى بإدارة الأزمات التي يعرفها أحد الباحثين بكونها: «كيفية التعامل والتغلب على الأزمة بالأدوات العلمية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة منها مستقبلاً»[١٧]، فيما ينظر البعض الآخر إلى الأزمة في السياسة الدولية باعتبارها «محاولة لموازنة المجابهات أو المنازعات بقصد الحفاظ على المصالح المشتركة دون اللجوء إلى الحرب»[١٨].

إن ظهور الأزمة للوجود يضع الطرف الذي يواجهها أمام هدفين أو مطلبين: **الأول**، هو حماية المصالح والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، **والثاني** هو العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار مواجهة عسكرية مكلفة.

وعلى رغم أن بعض المفكرين متشائمون حيال احتمال تحقق تطور نظري يعزز تقنية إدارة الأزمات في ظل العراقيل البيروقراطية والتنظيمية خلال بروز الأزمة، مما قد يؤثر سلباً في اتخاذ القرارات بشكل عقلاني[١٩]، فإن هذه العملية يمكن أن تستمد نجاعتها وفعاليتها من قوة الطرف الذي يدير الأزمة وتناسق استراتيجيته في هذا الصدد من خلال:

ـ طرح الهدف ومحاولة السيطرة على الأفعال الصادرة عن الأطراف أو الطرف المعتدي وردود أفعال الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى.

ـ مرونة القرار السياسي وملاءمته للأهداف البديلة المرسومة.

ـ توفير البدائل والخيارات، وتجنب العقبات التي قد تبرز.

ـ ترك هامش للتحركات السياسية تضمن «حفظ ماء الوجه» لدى الخصم[٢٠].

ومن جهة أخرى، يتطلب إنجاح هذه العملية دراسة الأزمة في ضوء عناصرها الموضوعية وأسبابها الحقيقية، وعدم الاكتفاء بإلقاء مسؤولية بروزها على عاتق الخصم، ومحاولة تبرئة الذات من ذلك، لأن نجاح هذه الإدارة لا يتحقق بالدفاع عن الذات وتبرئتها وتحميل عاتق الخصم المسؤولية كاملة، وخصوصاً أن ذلك يمكن أن يزيد من تعنت الطرف الآخر ويؤدي بالطبع إلى طريق مسدود[٢١].

---

(١٧) الشافعي، المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٨) جبر، «المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات،» ص ٦٨.

(١٩) Frank Harvey, «Rationalité et théorie prospective, un programme de recherche sur la gestion des crises internationales,» *Revue d'études internationales*, vol. 27, no. 1 (mars 1996), p. 15.

(٢٠) العثمان، **مواجهة الأزمات**، ص ٢٤.

(٢١) العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ص ٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن النتائج التي تقود إليها أية أزمة هي الحرب أو التسوية السلمية، وهذه النتائج لا تستند إلى مصادفات بقدر ما ترتكز سلباً أو إيجاباً إلى المقومات الشخصية لمدير الأزمة من ناحية، وإرادته ومدى كفاءة أو رداءة استراتيجيته المتبعة في إدارة هذه الأزمة(٢٢).

ثالثاً: دور القوة العسكرية والمعلومات في إدارة الأزمات الدولية

إن إدارة أية أزمة دولية بشكل فعال يتطلب إمكانيات بشرية ومادية وعسكرية وسياسية... مهمة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يمكن توظيف القوة إلى جانب الدبلوماسية في إدارة الأزمات الدولية؟ أم أن من شأن ذلك تعميق الأزمة والإسراع بإشعال الحرب غير المرغوب فيها؟

من الحقائق الثابتة في علم العلاقات الدولية أن القوة أداة للدبلوماسية، وبذلك فإن «جزءاً من إدارة أية أزمة هو بلورة وسائل وسياسات وضغوط أخرى أمنية تجعل الذي يفكر في الاعتداء يتردد»(٢٣).

ويعتقد بعض الباحثين أن الممارسة الدولية تؤكد على ضرورة استعمال القوة العسكرية لردع الخصم أثناء تصعيد الأزمة مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لأعمال قتالية(٢٤). كما أن ميثاق الأمم المتحدة وعلى رغم أنه حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، خول لمجلس الأمن التدخل عسكرياً في إطار نظام الأمن الجماعي، وذلك في حالة تطور الأزمات والمنازعات الدولية بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، خصوصاً بعد استنفاد محاولات إدارة الأزمة سلمياً، أو عبر الضغوطات غير العسكرية (المادة ٤٢ من الميثاق) وسمح للدول ممارسة حقها في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس (المادة ٥١ من الميثاق الأممي).

فهناك ضرورة للمزج في هذا الإطار بين سياسة الترغيب والمساومة والمفاوضات عن طريق تقديم العروض والتنازلات لحمل الخصم على وقف الإثارة من جانبه أو لإرغامه على القبول والإذعان للمطالب المرجوة من ناحية، والترهيب الذي يتم عبر استخدام القوة والأعمال الزجرية غير العسكرية الأخرى أو التهديد باستعمالها من ناحية ثانية، وبخاصة أن للقوة أهميتها - أحياناً - في الدفاع عن المصالح المهددة بأقل ما يمكن من الخسائر المادية والبشرية، مع الاحتفاظ بقنوات الاتصال مفتوحة - طبعاً -، وتجنب الارتجال في اتخاذ القرارات للحؤول دون إقدام الطرف الآخر على القيام بعمل عسكري

---

(٢٢) لا بأس من التمييز هنا بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات، فالأولى كما ذكرنا هي محاولة التحكم في مسار الأزمات وضبطها وفق أسس علمية وقانونية واجتهادات شخصية، فيما تقوم الثانية على افتعال أزمات واقعية أو وهمية، تستخدم عادة من قبل بعض الدول والمنظمات كشكل من أشكال التآمر لتحقيق أهداف ومصالح خاصة.

(٢٣) شفيق ناظم الغبرا، «النزاعات وحلها: إطلالة على الأدبيات والمفاهيم»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٩١.

(٢٤) أحمد عباس عبد البديع، «إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة»، **السياسة الدولية**، العدد ١١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ١٢٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قد يفشل إدارة الأزمة تماماً[٢٥]. وفي السياق نفسه، يشير البعض إلى أن الكلام الذي لا يستند إلى إمكانيات حقيقية عديم التأثير في طرف يجيد حساباته[٢٦].

والجدير بالذكر أن عنصر الردع الذي يعرف بالتهديد باستخدام السلاح دون استعماله فعلياً، أسهم بشكل كبير وفعال في إدارة العديد من الأزمات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، وإذا كان الردع وسيلة معهودة استخدمت على نطاق واسع في إدارة الأزمات بين القوى الدولية الكبرى في إطار «توازن الرعب»، فإن هذه الأخيرة ـ حالياً ـ قد تلجأ مباشرة وبسهولة إلى استعمال القوة العسكرية في إدارة الأزمات التي تكون الدول الضعيفة طرفاً رئيسياً فيها إلى جانبها.

فمدير الأزمة قد يلجأ إلى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعلاً إذا كان توازن القوة في صالحه، بحيث يجد نفسه مضطراً إلى اختيار الممكن من بين عدة بدائل قد تكون صعبة وسيئة بناء على منطق معادلة الربح والخسارة.

إن عنصر الردع الذي يعرف بالتهديد باستخدام السلاح دون استعماله فعلياً أسهم بشكل فعال في إدارة العديد من الأزمات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة...

وإذا كانت فترة الحرب الباردة قد شهدت استثماراً للقوة في إدارة العديد من الأزمات الدولية عبر سياسة الردع، فقد أصبح واضحاً أن استخدامها حالياً هو أكثر سهولة وكثافة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بعد اختفاء تحدي المعسكر الشرقي.

وإلى جانب أهمية القوة في إدارة الأزمات، نجد المعلومات أيضاً والتي يجب تمييزها من الأخبار والآراء التي قد لا تتسم في غالب الأحيان بالاستقرار والمصداقية وبالخصوص مع تطور وسائل الإعلام ومبالغتها في تضخيم الأمور. ومن ثم فإن إدارة أية أزمة دولية تتطلب توافر معلومات كافية ودقيقة حول ملابساتها وحول قدرة وإمكانيات مدير الأزمة نفسه وقدرة الطرف أو الأطراف الأخرى، لأن سوء التصور والمغالاة في ردود الأفعال مع عامل ضغط الوقت وتوقف الاتصال بين أطراف الأزمة يمكن أن يؤدي إلى تصعيد هذه الأخيرة، ومن ثم فاحتواء الأزمة وتقييم أهداف الخصم يتطلب كفاءة وفعالية نظام الاتصال ونظام الاستخبارات، وهما اللذان يعتمد عليهما صانع القرار في تدفق المعلومات إليه[٢٧].

---

(٢٥) Harvey, «Rationalité et théorie prospective, un programme de recherche sur la gestion des crises internationales,» p. 16.

(٢٦) هويدي، **البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى: التحولات الاستراتيجية الأولى**، ص ١٣٢.

(٢٧) يعتقد البعض أن تصوراتنا وملاحظاتنا ومعلوماتنا مهما كانت دقيقة حول أزمة معينة، فإن الأزمة التي تصورنا تفاصيلها لنضع لها إطاراً نظرياً للتعامل معها تختلف عن تلك التي تجري في الواقع. للمزيد من التفاصيل، انظر: جيمس دورتي وروبرت بالستراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي ([الكويت]: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي كل الأحوال، يظل اتخاذ الحيطة والحذر عبر القيام باستعدادات مسبقة وإيجاد نسق تنظيمي فعال أمراً ضرورياً للتعامل مع الأزمة سواء قبل حدوث هذه الأخيرة حتى يتسنى له مواجهتها عند الوقوع[٢٨] ويتجنب المخاطرة والارتجال في غياب المعلومات، مما قد يؤدي إلى تصاعد حدة الأزمة، أو الحصول على معلومات أثناء وقوع الأزمة تتعلق بأسبابها وملابساتها وتطوراتها وقدرات وإمكانيات الخصم أو الخصوم، أو معلومات ما بعد وقوع الأزمة، وذلك لاستثمارها في مواجهة أزمات مماثلة قد تقع لاحقاً والتعلم من التجربة السابقة.

ومعلوم أن جمع هذه المعلومات لا يخلو من صعوبات ومشاكل، فغالباً ما تتسم هذه العملية بالافتقار إلى الموضوعية، ولذلك فاتخاذ قرار صحيح باتجاه إدارة الأزمة يتطلب تحديداً دقيقاً للخط الفاصل ما بين الحقائق الموضوعية وبين الرؤية الشخصية لهذه الحقائق[٢٩].

رابعاً: في المقومات الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في مباشرتها لإدارة أزمات دولية تدخل ضمن استراتيجيتها ومصالحها على استثمار الشرعية الدولية من خلال الارتكاز إلى قرارات من الأمم المتحدة تتدخل بموجبها زجرياً بشكل عسكري أو غير عسكري في هذه الأزمات، وباستغلال الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتيحها لها المنظمات الإقليمية كحلف شمال الأطلسي وبعض المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثلما هو الشأن بالنسبة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة ومجموعة السبع الكبار التي انضمت إليها روسيا بصفة مراقب، وبخاصة بعد أن بوأت ـ الولايات المتحدة ـ نفسها راعية للسلام العالمي وصرحت علناً بأن ضمان الأمن القومي الأمريكي هو بمثابة حماية للأمن العالمي.

وفي أحيان كثيرة أخرى تتدخل منفردة متحملة تبعات وتداعيات تدخلها هذا، لتقوم بتبريره في ما بعد. وسعياً منها لتأبيد زعامتها وهيمنتها ومواجهة كل ما من شأنه عرقلة أو التشكيك في هذه الهيمنة، تلجأ الولايات المتحدة أحياناً إلى افتعال أزمات تستخدمها كوسيلة لتصفية حساباتها مع بعض الأنظمة وتديرها بسيناريو محبوك ومعد مسبقاً يفرز أوضاعاً دولية وإقليمية تتماشى ومصالحها الاستراتيجية.

وإذا علمنا أن مفهوم القوة ينقسم إلى ثلاثة عناصر متميزة:

ـ أعمال التأثير والنفوذ التي تؤثر بها الدولة في غيرها من الدول.

---

(٢٨) يرى أحد الباحثين أن توقع المنازعات لا يعني التنبؤ بتوقيت واتجاه الأحداث مستقبلاً بدقة متناهية، أي أنه ليس ما يطلق عليه تسمية التنبؤ «أحادي النقطة» في دوائر المخابرات، فالادعاء بإمكانية التنبؤ بمثل هذه الدقة ـ في نظر هذا الباحث ـ هو في الحقيقة أمر من الأفضل أن يترك للعرافين. انظر: لوند، **منع المنازعات العنيفة، استراتيجية للديبلوماسية الوقائية**، ص ١٣٩.

(٢٩) العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، ص ٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الإمكانيات المستخدمة في توجيه التأثير أو النفوذ الوجهة الناجحة.
- الاستجابة لعمليات التأثير هاته[٣٠].

فإن الولايات المتحدة تمتلك إمكانيات هائلة وعلى مختلف الصعد مكنتها من التربع على مكان الصدارة في إدارة الأزمات الدولية، وتتنوع هذه الإمكانيات بين ما هو اقتصادي وعسكري وسياسي...

فعلى الصعيد الاقتصادي، تمكنت هذه الدولة ومنذ الحرب العالمية الثانية من أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، فاستطاعت بناء نظام اقتصادي دولي يخدم أغراضها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام «بريتون وودز» والتي تهيمن عليها (٣٠ بالمئة من التمويل الخاص بالبنك وصندوق النقد الدوليين)، وعن طريق حقوقها التصويتية في هذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجود مقرها فوق ترابها، وهو ما مكنها من تعبئة سياسة كل من المؤسستين لخدمة مصالحها[٣١].

> سعياً منها لتأبيد زعامتها وهيمنتها تلجأ الولايات المتحدة أحياناً إلى افتعال أزمات تستخدمها كوسيلة لتصفية حساباتها مع بعض الأنظمة وتديرها بسيناريو محبوك يفرز أوضاعاً دولية وإقليمية تتماشى ومصالحها الاستراتيجية!

كما نجحت بتأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقراراً على الصعيد الدولي من حيث طاقة الإنتاج والمردودية أيضاً، واعتماد التقنيات العالية الجودة، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقاً لشروطها، هذا بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصادات بلدان العالم.

وهذه الإمكانيات والقدرات التي تميز الاقتصاد الأمريكي المرتكز إلى الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه تستثمرها الولايات المتحدة بشكل جيد في إدارة الأزمات الدولية من خلال نهج سياسة العقوبات الاقتصادية أو سياسة المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية التي أضحت وسيلة فعالة لتنفيذ سياستها الخارجية[٣٢].

وعلى المستوى العسكري تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال تصل إلى حدود ٢٧٠ مليار

---

(٣٠) محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨)، ص ١٩٠.

(٣١) حنان دويدار، «الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١١٩ - ١٢٤.

(٣٢) محمد جاد، «المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١٠١ - ١٠٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دولار، أي ما يوازي ٣٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالى ٩٠٠ مليار دولار[٣٣]. وقد تمكنت هذه الدولة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كماً ونوعاً، بدءاً بالأسلحة التقليدية، ثم النووية، وصولاً إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة والتي ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوروبا وروسيا امتلاكها، مع إصرارها المستمر على تقويض القدرات النووية لخصومها والحؤول دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى لإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية في المجال العسكري. ولعل هذا التفوق العسكري هو الذي أتاح لها إمكانية الانتشار العسكري الزجري - بناء على تدخلات قهرية - والودي - في إطار اتفاقيات ثنائية أو إقليمية - في مختلف أنحاء العالم (منطقة المحيط الهادي، ومنطقة الشرق الأوسط، وأفغانستان، واليابان، وأوروبا ومن خلال حلف شمال الأطلسي على رغم زوال حلف وارسو...)، وهذه الإمكانيات كما يرى الخبراء تؤهل الجيش الأمريكي ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين من حجم حرب الخليج الثانية في موقعين مختلفين من العالم في الوقت نفسه. والولايات المتحدة التي أصبحت ترى أن التهديد القائم بعد الحرب الباردة يتمثل في الفوضى النابعة من الفراغ الأمني والسياسي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفياتي[٣٤]، استفادت من تجاربها الحربية، ففي سبيل الحد من خسائرها البشرية والمادية، انتقلت من استراتيجية الانتشار العسكري المكثف في مناطق التوتر، إلى دفع الغير ليقود الحرب بدلاً منها مثلما تم في أفغانستان سنة ٢٠٠١، حيث اعتمدت على أعمال قتال قوات تحالف الشمال، واكتفت هي بالتمهيد والدعم النيراني، وتركت الأعمال الرئيسية لهذه القوات[٣٥]. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على القوة الجوية بدل القوات البرية مثلما تم خلال أزمة الخليج الثانية.

والولايات المتحدة لها أيضاً من الإمكانيات التكنولوجية في مجال جمع ومعالجة وتوزيع ونشر المعلومات ما يسمح لها بتعزيز رقابتها على جل دول العالم من خلال تقنياتها العالية في مجال الأقمار الاصطناعية المدنية والعسكرية وكفاءتها في مجال الاستعلام والتجسس والتي تستخدمها في تدفق المعلومات الأكثر دقة عبر مختلف أرجاء العالم إليها. ومن ناحية أخرى، تتحكم هذه الدولة في حوالى ٨٠ بالمئة من الصور المبثوثة في العالم وهو ما يمكنها من التحكم في الأخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الأولى في العالم هي **الأسوشيتد برس** الأمريكية التي تزود بالأنباء والصور ما يناهز ١٦٠٠ صحيفة يومية و٥٩٠٠ محطة للراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى أن ٩٠ بالمئة من مواقع شبكة الإنترنت هي مواقع أمريكية[٣٦].

وأمام تنامي البعد الإعلامي في العلاقات الدولية ودوره في توجيه الرأي العام

---

(٣٣) عبد الخالق عبدالله، «النظام العالمي، الحقائق والأوهام»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ص ٤٣.

(٣٤) كريم حجاج، «ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٧٣.

(٣٥) أحمد عبد الحليم، «الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٩٩.

(٣٦) رضا هلال، «امبراطورية... لكنها في أزمة»، **الوفاق العربي**، العدد ٣٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص ٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحلي والدولي، فإن الولايات المتحدة تستثمر بذكاء كبير هذه الإمكانيات سواء في المغالاة في تضخيم حجم «العدو» الخصم المستهدف وإعداد المسرح الدولي والرأي العام المحلي والدولي لتقبل ما ستقدم عليه الولايات المتحدة من إجراءات في مواجهته (مثلما تم مع العراق، وكوريا الشمالية وإيران بإدراجها ضمن محور الشر) أو باتهامه بخرق حقوق الإنسان مثلاً والاستهانة بالسلوكات العدوانية لحلفائها والتغطية على ما تقترفه من خروقات للشرعية الدولية، بل تلميع صورتها أيضاً (مثلما يتم مع إسرائيل...).

أما على المستوى السياسي والدبلوماسي، فإذا كانت الولايات المتحدة قد لاقت صعوبات وتحديات منعتها من بسط هيمنتها على الأمم المتحدة بعامة، ومجلس الأمن الدولي بخاصة، خلال فترة الحرب الباردة بسبب وجود الاتحاد السوفياتي واستخدامه لحق الاعتراض[٣٧]، فإنه ومع اختفاء التحدي السوفياتي وتراجع تكتل دول العالم الثالث ومنظماتها، أصبحت الظروف ملائمة أمام أمريكا لقيادة الأمم المتحدة وبخاصة جهازها مجلس الأمن الدولي المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين وتوجيهها بالشكل الذي يتماشى وأهدافها. وقد بدا ذلك جلياً في إقدامها باسم هذا الجهاز على تأديب المتمردين على إرادتها والخارجين عن طاعتها ـ الولايات المتحدة ـ سواء في صورة عمل عسكري مباشر كما في حالة العراق وأفغانستان، أو في صورة عقوبات اقتصادية وحظر جوي كما في حالة ليبيا...

وهكذا صار المجلس أداة طيعة في يد هذه الدولة العظمى تصفي عبره حساباتها مع خصومها وتعيد ترتيب الأوضاع الدولية بما يتلاءم ورؤيتها ويعزز زعامتها، وقد أسهم الغموض الذي يشوب بعض مواد الميثاق الأممي (المادة ٣٩ من الميثاق مثلاً...) في فتح المجال أمام هذه الدولة للقيام بتكييفات منحرفة لها بالشكل الذي يتيح لها التدخل باسم الشرعية الدولية خدمة لمصالحها.

فعلى الرغم من الشعارات التي روّج لها الغرب بقيادة هذه الدولة والتي تفيد بتدعيم فاعلية مجلس الأمن في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الدولية الجديدة، فإن الممارسة الميدانية للمجلس تثبت أن الولايات المتحدة تتستر خلف مفهوم الشرعية الدولية لتحقيق أهداف معلنة وأخرى غير معلنة في السياسة الخارجية الأمريكية[٣٨]، فهي تصر على استغلال هذا الجهاز باعتباره أداة دولية مؤثرة وذات قوة ملزمة تبرر بها قرارات الحصار أو الحظر وتسمح لها بإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية[٣٩]. وتستند هذه الدولة في تسخيرها للشرعية الدولية إلى مرتكزين: فمن جهة أولى هناك احتكارها للعضوية داخل مجلس الأمن الدولي، فالطابع

---

(٣٧) في الفترة ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٥ على سبيل المثال، استخدم الاتحاد السوفياتي حق الاعتراض ٧٥ مرة، واستعمله ٢٦ مرة في الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٦٥ فيما لم تستعمله الولايات المتحدة ولا مرة واحدة خلال هاتين الفترتين.

(٣٨) مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، «علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب الخليج»، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٨٧.

(٣٩) منصور العادلي، «القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسي الذي يميز عمل هذا الجهاز جعله معرضاً في كثير من الأحيان لتأثيرات القوى الكبرى، وبخاصة الدول الدائمة العضوية فيه، مما انعكس سلباً على صدقيته أثناء مباشرته لمهامه واختصاصاته، واحتكار العضوية داخل هذا الجهاز. وفضلاً عن كونه يمس بمبدأ المساواة بين الدول ويكرس دكتاتورية المجلس التي تؤثر سلباً في دمقرطة الأمم المتحدة، فهو يشكل مدخلاً للدول الكبرى لتمرير ما تشاء من القرارات عبر هذا الجهاز[٤٠].

ومن جهة ثانية، هناك التذرع بالشرعية الدولية الذي أضحت شعاراً تتستر خلفه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها وتكريس هيمنتها على المجلس وعلى المجتمع الدولي، إلى الحد الذي دفع بأحد الباحثين إلى اعتبار أن هذه الشرعية أصبحت تتحرك بحسب «بوصلة أمريكية»[٤١]. والغريب في الأمر أن تفعيل مجلس الأمن بالمنطق الأمريكي جاء على حساب تقزيم دور الجمعية العامة التي تضم دولاً فقيرة وتهميش دور محكمة العدل الدولية.

> يقول أحد الباحثين: «إن الشرعية الدولية أصبحت تتحرك بحسب بوصلة أمريكية».

خامساً: الإدارة الأمريكية للأزمات في المنطقة العربية

إن مقاربة النموذج الأمريكي لإدارة الأزمات الدولية والعربية في عالم ما بعد الحرب الباردة تتطلب منا التمييز بين الحالات التي تتدخل فيها هذه الدولة باسم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وبين تلك الحالات التي تتدخل فيها بشكل منفرد تحت ذرائع مختلفة.

ففي قضية كوسوفو كان من الصعب على الولايات المتحدة التدخل باسم مجلس الأمن الدولي وذلك بسبب حق النقض الروسي ورفض الصين العلني لأي هجوم أمريكي على يوغسلافيا السابقة، ولهذا لجأت واشنطن إلى حلف شمال الأطلسي واستغنت عن مجلس الأمن.

أما التدخل الأمريكي في أزمة البوسنة والهرسك التي برزت كإفراز مباشر لتفكك الاتحاد اليوغسلافي السابق وإقدام جمهورياته على الاستقلال والذي أفضى إلى اتفاق

---

(٤٠) وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى المطالبة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة بالشكل الذي يسمح بتوسيع العضوية الدائمة بهذا الجهاز حتى يعبر بصدق عن الخريطة السياسية والاقتصادية في العالم، وعلى علاقات القوة السائدة فيه والمعنى الذي ينصرف إلى خدمة البشرية جمعاء، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع مكونات المجتمع الدولي بشماله وجنوبه، خصوصاً وأن تشكيلته الحالية ما هي في واقع الأمر إلا تعبير عن موازين القوى في النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية منه عن موازين القوى في عالم اليوم، وللإشارة فإن توسيع عضوية مجلس الأمن تقتضي تعديل المادتين ٢٣ و٢٧ من الميثاق الأممي وقد سبق تعديلهما في سنة ١٩٦٣ عندما توسعت العضوية من ١١ عضواً إلى ١٥ عضواً.

(٤١) مجموعة من المؤلفين، **الهيمنة الشاملة والنظام القطبي الوحيد، العرب وتحديات الهيمنة والعولمة** ([الرباط]: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دايتون عام ١٩٩٥، فقد تم بعدما سمح لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن تعمل كذراع عسكري للأمم المتحدة بموافقة من مجلس الأمن ذاته.

أما بخصوص الأزمات العربية التي نعني بها تلك الأزمات التي مست طرفاً أو أطرافاً عربية سواء في علاقاتهم البينية أو مع أطراف إقليمية أو دولية أخرى بمختلف مظاهرها وأسبابها وخلفياتها وتداعياتها، فقد نالت نصيباً وافراً من التدخل الأمريكي بكل أشكاله الودية والزجرية، وبدا واضحاً الانحراف الأمريكي في إدارتها، فبرزت أزمات تمت إدارتها باسم الامم المتحدة كما هو الشأن بحالة أزمة الخليج الثانية سواء قبل الحرب أو بعدها والأزمة الصومالية، ثم التعسف في إدارتها مثلما تم في قضية لوكربي وأزمات تمت رعايتها بنوع من الانحياز السلبي لأحد الأطراف المتصارعة بعد إبعادها عن الأمم المتحدة مثلما حدث مع القضية الفلسطينية.

ففي أزمة الخليج الثانية التي استعملت فيها استراتيجية إدارة الأزمات على نطاق واسع، وفي الوقت الذي كان العالم قد نسي فيه وجود منظمة دولية مسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، قامت الأمم المتحدة بتحركات غير مسبوقة نحو إدارة هذه الأزمة بمنطق أمريكي سواء على مستوى إجراء المفاوضات التي أجرتها هذه الدولة مع العراق في بداية الأزمة[٤٢] أو على مستوى الانفراد بمبادرة اقتراح مشاريع قرارات أمام مجلس الأمن الدولي، حيث تمكن هذا الأخير من استصدار عدد كبير من القرارات في هذا الشأن في زمن قياسي[٤٣]، وهو ما لم يعهد فيه من ذي قبل، وكان أهم وأخطر هذه القرارات هو القرار رقم (٦٧٨) الذي سمح باستعمال القوة العسكرية لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت. وهنا ستخرج الأمور عن سيطرة الأمم المتحدة بعدما أضحت الولايات المتحدة هي صاحبة المبادرة سواء في تفسير بنود القرار السابق أو تطبيقه، فقد أسهمت هذه الدولة بحوالى ثلثي القوات والعتاد الحربي في مواجهة العراق، وبخاصة أن القرار لم يحدد بشكل دقيق ومحدد الهدف من شن العمليات العسكرية ضد العراق أو طبيعتها أو نوع الأسلحة المستخدمة، لتتوالى بعد ذلك القرارات وتتوج بالقرار رقم (٦٨٧) الذي يعد من ضمن أكثر قرارات المجلس تعقيداً، فهو أطول قرار اعتمده على الإطلاق، وسعى فيه لإشراك العراق بصورة متعاونة في تدابير ما بعد الحرب[٤٤]. والظاهر أن الولايات المتحدة هي التي فاوضت العراق على شروط وقف إطلاق النار وليس الأمم المتحدة، وذلك لفرض تلك الشروط لتلزم الأمم المتحدة بها فتصير شروطاً دولية[٤٥].

---

(٤٢) قبيل اندلاع حرب الخليج (عاصفة الصحراء) بأيام جرت محادثات بين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز ونظيره الأمريكي جيمس بيكر في جنيف وكان الأمر يتعلق بمشكل أمريكي صرف. انظر نص المحادثات الكاملة في: **نصوص الحرب: طارق عزيز، جيمس بيكر: المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بأيام** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢).

(٤٣) انظر مضمون هذه القرارات في: الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت، وثيقة: D.P.I/1104/REV 2-40513 May 1991-3M.

(٤٤) **الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦**، سلسلة الكتب الزرقاء؛ المجلد ٩ (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، ١٩٩٧)، ص ٣٣.

(٤٥) عبد الإله بلقزيز، **ماذا تبقى من الأمم المتحدة؟: في العدوان على العراق والمجتمع الدولي** (بيروت: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩)، ص ٣١ ـ ٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلى رغم أن الفقرة (٢١) من القرار رقم (٦٨٧) نصت على إعادة النظر في العقوبات المفروضة على العراق أو التخفيف منها كل ستين يوماً في ضوء ما ينفذ من القرارات، فبفعل الضغوطات الأمريكية والبريطانية داخل المجلس فإنها لا تزال قائمة على رغم آثارها اللاإنسانية على الشعب العراقي، وعلى رغم استجابة النظام العراقي لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والواضح أنه وعلى رغم الانحراف الصارخ الذي تعاملت به الولايات المتحدة مع هذه الأزمة إلا أنها تمت بترخيص ومباركة من مجلس الأمن.

وباسم تطبيق قواعد الشرعية الدولية والتي تجسدها قرارات المجلس في الموضوع وتفرض احترامها، وبخاصة في ما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل المزعوم توافرها لدى العراق، تسعى الولايات المتحدة ومنذ تدخلها العسكري في أفغانستان سنة ٢٠٠١ إلى الإطاحة بالنظام العراقي وذلك في خرق واضح لقواعد الشرعية الدولية ذاتها، وبخاصة تلك التي تحث على اتباع الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية (الفقرة ٣ من المادة الثانية من الميثاق الأممي) وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستعمالها (الفقرة الرابعة من المادة نفسها) وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها (الفقرة السابعة من المادة نفسها أيضاً).

أما بخصوص الأزمة الصومالية التي برزت بفعل اندلاع القتال بين مختلف الفصائل داخل هذا البلد[٤٦] وتعرض الآلاف من شعب الصومال إلى المجاعة، كإفراز إقليمي لنهاية الحرب الباردة إلى جانب عوامل داخلية مرتبطة بالصراع على السلطة إلى الحد الذي غابت فيه السلطة المركزية وانهار الجيش وتوزع بأسلحته على القبائل إلى درجة أن الشعب الصومالي أصبح مسلحاً، بعدما ورث هذا التناحر القبلي ترسانة مسلحة تم بناؤها خلال الحرب الباردة[٤٧]، وفي غياب معلومات كافية عن هذه الأزمة، تدخل مجلس الأمن في البداية مركزاً على الجوانب الإنسانية حيث اعتمد قراره رقم (٧٣٣) في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ حث فيه جميع الأطراف المتناحرة على وقف إطلاق الأعمال العدوانية[٤٨]. وأمام تفاقم الأوضاع وعجز قوات الأمم المتحدة (يونصوم١) على احتواء المشكل، جاء القرار رقم (٧٩٤) القاضي بتفويض الأمم المتحدة سلطة توفير القوات اللازمة لخلق بيئة آمنة لعملية الإغاثة في الصومال، ولم ينفذ هذا القرار إلا مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة مفادها قيادة تحالف دولي يتضمن ٢٥ ألف جندي أمريكي وخمسمائة فرد من دول أخرى[٤٩]، لحماية أعمال الإغاثة الإنسانية، وتولت الولايات المتحدة قيادة هذه العملية التي أطلق عليها عملية «استعادة

---

(٤٦) حول أهم هذه القوى المحلية والفصائل الفاعلة في الصومال، انظر: نجوى أمين الفوال، «الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٤٧) نجوى أمين الفوال، «انهيار الدولة في الصومال»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٨.

(٤٨) **الأمم المتحدة والصومال، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦**، سلسلة الكتب الزرقاء؛ المجلد ٨ (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، ١٩٩٦)، ص ١٩.

(٤٩) هالة سعودي، «الولايات المتحدة والأمم المتحدة»، في: جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأمل» تمهيداً لنقلها إلى الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام. وفي غياب رضا الدولة المنهارة تم التدخل في هذا البلد، وقد أشار القرار رقم (٧٩٤) في ديباجته إلى الطابع الاستثنائي لهذه الوضعية(٥٠). ومع وصول القوات الأمريكية إلى الميدان دخلت هذه الأخيرة في صراعات مع بعض الفصائل الصومالية بعد تورطها في تحريض قوى ضد أخرى أملاً في التحكم في هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي المهم في انحراف سافر بالمهام الإنسانية والسلمية الحيادية المنوطة بها.

أدى ذلك إلى سقوط ضحايا من الجنود الأمريكيين، حيث تحولت هذه القوات في أنظار الشعب الصومالي إلى قوات احتلال، بل إن الكثير من الفصائل الصومالية اتجهت نحو التحالف مع بعضها البعض ضد هذه القوات بعد اختلاط الدور الأمريكي بالأممي، قبل أن تقرر الولايات المتحدة قراراً حاسماً بالانسحاب من الصومال، لتتولى الأمم المتحدة قيادة هذه العمليات في أيار/مايو ١٩٩٣، وورثت الأمم المتحدة موقفاً معقداً في هذا البلد بسبب الأخطاء الأمريكية، وهكذا في ٣ آذار/مارس من سنة ١٩٩٥ انسحبت قوات الأمم المتحدة من الصومال منهية بذلك عملية أممية من أكثر العمليات الأممية فشلاً وإثارة للجدل والتي أثرت سلباً في صدقية هذه المنظمة.

ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٨٩ أصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن ٣٠٠ قرار إدانة للكيان الصهيوني، إلا أن هذا الأخير لم يكترث لها لثقته المطلقة في حق الاعتراض الأمريكي الموضوع في خدمته!

أما في أزمة «لوكربي» التي يمكن أن نصنفها ضمن خانة الأزمات المفتعلة لتصفية الحسابات، فإن الولايات المتحدة وبعد مرور عدة سنوات على حادث «لوكربي»، حاولت استخدام مجلس الأمن باعتباره آلية تجسد الشرعية الدولية كمؤسسة لتمرير قرارات زجرية في مواجهة هذا البلد العربي، وقد ظهر التعسف والانحراف الأمريكي في إدارته لهذه الأزمة من خلال تسييس هذا المشكل القانوني الذي محوره اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بحماية الملاحة الجوية، والتحكم في مسار إدارة المجلس لهذه الأزمة سواء من حيث جمع المعلومات والخاصة بالأزمة واستصدار القرارات وتطبيقها. وبخصوص القضية الفلسطينية التي حظيت باهتمام الأمم المتحدة منذ تأسيسها، حيث أصدرت في شأنها العديد من القرارات والتوصيات (قرارات مجلس الأمن ٢٣٧ و٢٤٢ و٢٣٨ وقرارات الجمعية العامة ٣٠٨٩ و٣٢٣٦ و٢٦٤٦ و٢٦٧٢) التي تؤكد الحقوق الفلسطينية، والدور الأمريكي في مسار هذه الأزمة كان حاضراً منذ زمن الحرب الباردة، فهذه القرارات وغيرها أضحى بلا فعالية ولا جدوى لكونها لم تكن في أغلب الأحوال مصاحبة بإجراءات ميدانية لتنفيذها بفعل التواطؤ الأمريكي، فما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٨٩ أصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن ٣٠٠ قرار إدانة للكيان الصهيوني إلا أن

(٥٠) Jean-Marc Sorel, «La Somalie et les nations unies,» *Annuaire français de droit international* (Centre national de la recherche scientifique, Paris), pp. 74 - 75.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا الأخير لم يكترث بها لثقته المطلقة في حق الاعتراض الأمريكي الموضوع في خدمته. وفي المدة نفسها أدان مجلس الأمن هذا الكيان ٤٦ مرة كان بالإمكان أن ترتفع إلى ٦٨ قراراً لو لم تستعمل الولايات المتحدة حق الاعتراض. وبعد رحيل الاتحاد السوفياتي واندلاع أزمة الخليج الثانية وما تلاها من تدهور في الأمن القومي بكل مكوناته وتراجع للتضامن والمصالحة العربيين وتنامي الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية وتراجع دور الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات، انطلق مؤتمر مدريد للسلام الذي رعته الولايات المتحدة، وأضحت فيه الأمم المتحدة مراقبة فقط بعد أن كانت طرفاً رئيسياً في القضية ما يربو على النصف قرن[٥١]، بحيث إن هذه المفاوضات لم ترتكز بالأساس إلى قرارات مجلس الأمن الحاسمة (القرارات أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و١٨١) وإنما تمت بشكل مفتوح لتنتهي هذه الاتفاقيات بمؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي لعب فيه الرئيس الأمريكي الأسبق دوراً شخصياً مباشراً لا يقارن إلا بدور جيمي كارتر في «كامب ديفيد» الأولى[٥٢]. وقد كتب لهذه المفاوضات غير المتكافئة التي جاءت نتائجها في مستوى التخاذل العربي والدولي والتواطؤ الأمريكي التعثر بسبب استمرار إسرائيل وكعادتها في وضع العقبات أمامها في جو من الصمت لراعية السلام (الولايات المتحدة) بل بمباركة وتزكية منها أيضاً.

وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة ستراجع سياستها الخارجية، وبخاصة في ارتباطها بأزمة الشرق الأوسط بعامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، لكن التطورات التي حصلت جاءت مخيبة للآمال، فالولايات المتحدة استمرت في تأييدها اللامشروط لإسرائيل، بل عملت ولأول مرة على ضم فصائل فلسطينية تحررية إلى قائمة المنظمات «الإرهابية»، واستعمال حق الاعتراض أو التهديد باستعماله داخل مجلس الأمن لمنع إرسال قوات لحماية الفلسطينيين، أو تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الجرائم الإسرائيلية اليومية ضد الشعب الفلسطيني، زيادة على توقيع الرئيس الأمريكي لقرار الكونغرس القاضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ـ في انحراف صارخ لدورها كراعية للسلام في المنطقة وخرق لمبادىء القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ـ ليصبح قانوناً ساري المفعول، زيادة على تقديم الدعم المالي والعسكري لهذه الدولة، وهو ما أفرغ الدور الحيادي الأمريكي المزعوم كوسيط في الأزمة نزيه من كل دلالاته ومعانيه.

وأمام هذا الوضع استغلت الحكومة الإسرائيلية الفرصة للتكثيف من تضييقها على الفلسطينيين واغتيال رموز المقاومة وقصف مؤسسات السلطة واقتحام المدن والقرى والمخيمات، ومحاصرة الرئيس باسم وقف «الإرهاب» والتبرؤ من الاتفاقيات السابقة وحصر التفاوض حول الانسحاب إلى ما قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

---

(٥١) في سنة ١٩٩١ تمكنت الولايات المتحدة من قيادة حملة ناجحة لإلغاء قرار الجمعية العامة القاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري، بل إن العديد من الدول العربية صوتت لصالح هذا القرار.

(٥٢) السيد أمين شلبي، «هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟»، **شؤون عربية**، العدد ١٠٩ (ربيع ٢٠٠٢)، ص ٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإذا كان الدور الأمريكي في إدارة هذه الأزمة أصبح ملحاً وضرورياً بعد أن نجحت هذه الأخيرة بتوريط الطرف الفلسطيني في مفاوضات غير متكافئة وغامضة الأفق مع خصم محصن وصلب يجيد حساباته ويعي تماماً حجم التأييد الأمريكي والواقع المزري للأمتين العربية والإسلامية، فإن الولايات المتحدة ما فتئت تقلل من اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية إلى حد تجميدها بذريعة كونها غير جدية في مساعيها نحو تحقيق السلام ووصفها بكونها ليست في مستوى الشريك المناسب لتحقيق السلام المنشود. وبالنظر إلى الأهداف والمصالح الجديدة للولايات المتحدة في المنطقة والتي تطورت منذ بداية التسعينيات وبلغت قمتها في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والمرتبطة بالعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الحركات الأصولية الإسلامية ومحاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعده، بل الدول التي تشجعه وتأويه أيضاً[٥٣]، فإن هذه الدولة لا تتحرك على أساس الحقائق الموضوعية التي ينطق بها الوضع، بل على أساس الانعكاسات التي قد تتركها هذه الحقائق على مصالحها، وكلما كانت هذه المصالح ملحة وطارئة سمت مرتبتها على سلم الأولويات[٥٤].

> عقب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر كان هناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة ستراجع سياستها الخارجية، وخصوصاً في ما يتعلق منها بالشرق الأوسط، لكن التطورات جاءت مخيّبة للآمال!

وأمام وصول هذه القضية إلى أصعب وأخطر مراحلها، بدأت الولايات المتحدة في البحث عن شركاء جدد للبحث عن مخرج لأزمة الاجتياح الاسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي رغبة منها في عدم تحمل تداعيات ما آلت إليه الأمور التي تتحمل قسطاً وافراً فيها، وفي عدم وجود حل في الأفق القريب.

خاتمة

إن إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية والعربية عموماً تتم وفقاً لسياسة واقعية تستحضر عناصر الربح والخسارة وتتوخى اختيار الممكن من بين عدة بدائل ولو كان سيئاً. وإذا كانت الضوابط القانونية الدولية هي آخر ما تفكر فيه هذه الدولة عند مباشرتها لإدارة هذه الأزمات، فإنها تستحضر مجموعة من العوامل التي تأخذها بعين الاعتبار وتحدد نوع وفعالية هذه الإدارة (إدارة تعسفية أو موضوعية...) والتي نجملها في مدى قوة أو ضعف الطرف المستهدف/الخصم ومدى ارتباط الأزمة بمصالح حيوية أمريكية وتأثيرها الآني أو المستقبلي في زعامتها.

وتظل السمة المميزة لهذه الإدارة في غالب الأحوال هي كونها تعكس قانون القوة بدل قوة القانون □

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٥٤) حسن صعب، «الدولة الفلسطينية المستقلة في السياسة الأميركية»، **شؤون الأوسط**، السنة ١٢، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٢٤٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner